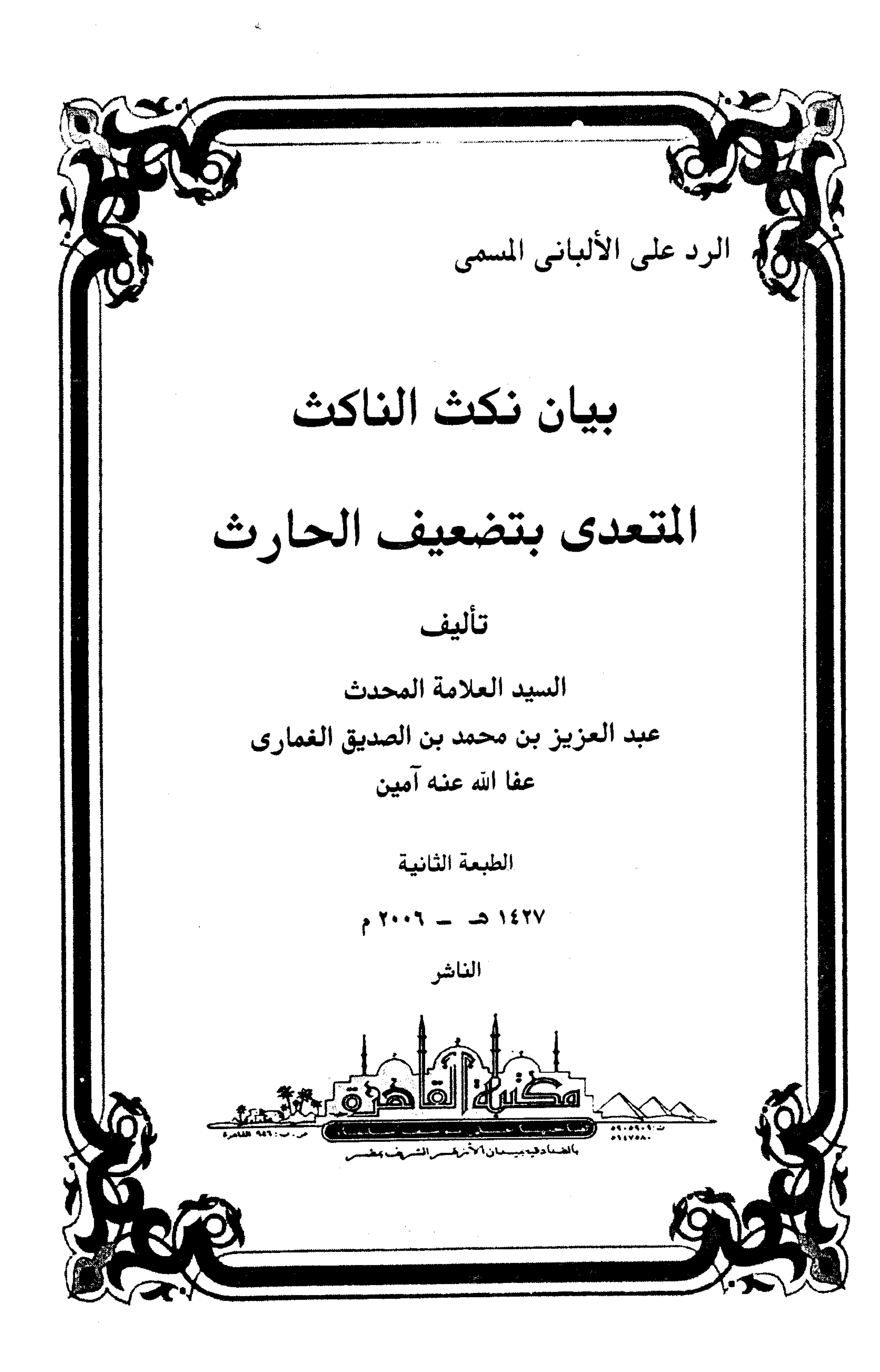


الرد على الألبانى المسمى

بيان نكث الناكث
المتعدى بتضعيف الحارث

تأليف

السيد العلامة المحدث
عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغمارى
عفا الله عنه آمين

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

الناشر



مكتبة القاهرة

علي يوسف سليمان

١٢ ش الصنادقية بالأزهر الشريف ت : ٥٩٠٥٩٠٩

١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت : ٥١٤٧٥٨٠

ص . ب ٩٤٦ العتبة

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٦ / ٥١٨٠
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-401-036-1

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد، وعلى اله الطاهرين الأكرمين . ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد: فقد قرأت كلام للألباني، فى مقدمة، لكتاب علق عليه . يقول فيه فى حق كتابى: (الباحث . عن علل الطعن فى الحارث) بعد كلام، دعاه إليه حب الشغب . والخصام وحمله عليه ما عرف به . واشتهر عنه، من تسليط لسانه الأعجمي، على عباد الله تعالى، بدون ذنب اكتسبوه . ولا إثم اقترفوه .

حتى امتد منه ذلك، إلى أئمة السلف، وأصحاب المذاهب المتبوعة شرقا وغربا، المشهود لهم بالفضل والدين . بين الخاص والعام والمتفق على جلالتهم فى العلم، وعلو درجتهم . وعظيم مكانتهم، فى خدمة الإسلام والمسلمين .

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، فى مقدمة كتابه النفيس: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) وتطاول به على مقام أكابر الحفاظ، كالمنذرى الحافظ المتقن - رحمه الله تعالى - وغيره بدون أدنى سبب، يوجب ذلك التطاول، على مقامهم فى خدمة الحديث النبوى .

وكتبه لا تخلو من التهجم على الأئمة، من السلف والخلف، الأمر الذى يدل على شيئ فى نفسه . والله تعالى اعلم بمراده منه .

وإلا فلو كان غرضه، بيان الحقيقة . ونشؤ العلم، وتعريف الناس بصواب من أخطأ، لسلك فى ذلك مسلك المخلصين، من أهل العلم الناصحين . ولا تبع طريقهم، فى التعليم والتبليغ، ونهج ما كانوا عليه من القول الحسن، والجدال بالتي هى أحسن .

لأن مرادهم ﷺ - كان هو رد الحق إلى نصابه . والتعريف بما يجب الأخذ به . وكل ذلك لا يحتاج إلى الطعن . والقدح والذم . وجلب العبارات

الشائنة المشينة . وأهل الإخلاص من أهل العلم، برآء من هذه الصفات الذميمة .

لأنهـا مـن صـفات الـنفاق . نسأل الله السلامة منها، لنا ولإخواننا، كما ورد فى الحديث، فى بيان آية المنافق: (وإذا خاصم فجر) .

وقال الشاعر:

ان المـنافق معلـوم سـجيته همـز ولمـز وإيمـاء وإغمـاض

والمقصود إن الألباني، قال بعد كلام، فى تلك المقدمة، فى شأن كتابى: (الباحـث . عـن علـل الطعـن فـى الحـارث) ما نصه: حتى أن أحدهم ألف رسالة خاصة، فى توثيق الحارث الأعور الشيعى .

فـدل هـذا الكـلام منه، على أمرين، إبان بهما عن جهل عظيم . وقصور فاضح .

أمـا الجهـل: فمـا يفهـم مـنه القاصـر فى العلم، من أنى تفردت بتوثيق الحـارث الأعـور الهمدانى، وخرجت بذلك عن سبيل أهل الحديث . وسلكت غير الجادة بتوثيقه

ومـن كـتابى: (الباحـث) يعـلم بطلانـه وفساده . وبعده عن الحقيقة . وأنـه كـلام، الغـرض مـنه الشـغب . والرغـبة فى الجدال . ونشر الخصام بين الناس، بدون أدنى فائدة، تعود على أحد من أهل العلم من ذلك .

لان الحـارث الأعـور الهمدانـى، الـذى وثقـته، وبينـت بطلان جرح من جـرحه . مـثله مـثل سائر رواة الصحيح، الذين أختلف فيهم أئمة الجرح . ما بـين مـادح . وقـادح . ومجـرح . وموثق كما يعلم ذلك، من تتبع أحوال رجال الصحيحين .

وكما أشرت إلى بعض الأمثلة فى ذلك، فى خاتمة كتاب الباحث بل من يتتـبع أحوال الرجال . ويطلع على كتب الجرح والتعديل . يحصل عنده العلم

اليقين، أنه لا يوجد راو، مهما علا قدره، وسمت منزلته، لم يتناوله جرح، ولو بالتدليس مثلا .

حتى قال بعضهم: من أخذ بالقواعد المصطلح عليها، فى راوى الحديث الصحيح لم يمكنه أن يصحح إلا الحديث بعد الحديث . لعدم مديمة راو مطلقا من جرح، وتضعيف، ولو بأقل وجوه الجرح كما قلنا وأضعفها .

وإذا كان هذا حال سائر الرواة إلا النادر منهم جدا، فلا ينبغى أن يحمل باللوم، على من أختار توثيق الحارث .

لاسيما إذا كان ذلك الاختيار، مبنيا على القواعد المقررة، عند أئمة الحديث، ومدعما بالأدلة، السالمة من الوهن والضعف ـ كما بينت ذلك فى: (الباحث) ذلك الكتاب الذى أعجب به، كل من قرأه،من أهل العلم، السالمين من داء الشغب، والشغف، بنشر الخلاف بين المسلمين، فى الوقت الذى هم فيه أحوج ما يكونون، إلى الوفاق والالتئام . والوئام . وجمع الكلمة، على خدمة الإسلام، وتوحيد القلوب، على صد الهجمات . والغارات الموجهة، من أعداء الإسلام، ضد المسلمين، فى شرق الأرض وغربها . وطرح الترهات . والخزعبلات التى يراها الجاهلون . ومن فى قلوبهم مرض، أنها من صميم الدين . وليست من الدين، لا فى قبيل ولا فى دبير .

وإنما أثارها المثيرون . وأخرجها المضلون، من زوايا الإهمال . ومخابئ النسيان، تلبية لنداء الشر . وإجابة لدعوة الشيطان فى التفرقة . ورفع لواء التنافر . والتناحر . وإيغار الصدور بين أهل لا اله إلا الله، ليسهل إجتياحهم على عدوهم . والقضاء عليهم، فى عقر دارهم، رغم ما هم فيه من بلاء .

والألباني نفسه، يعلم هذا ويلمسه . بل ويسمعه ويشاهده .

ووطنه الذى ينتمى اليه . وعرف بالانتساب اليه، يحكمه الشيوعون، بل المتطرفون منهم . ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾(البقرة:١٥٦)، إخوانه يذوقون الويل، والعذاب، من تسلطهم . فكان ينبغى للألبانى، قبل الهجوم

على العلماء، وأئمة السلف . والسعى بين المسلمين بالفرقة بقصد، أو بدون قصد، أن يكرس جهوده . ويوجه لسانه على الأقل، لدعوة الألبانيين إخوانه، للجهاد، وقتال الشيوعيين الملاحدة .

مع أنى لم أسمع عنه شيئا، يتعلق بهذا الأمر مطلقا .

بل كان الواجب عليه، أن يكون أول الحاملين للسلاح . لتحرير بلاده، من حكم الملاحدة . وعند ذلك، يعطى الدليل . وألف دليل، على غيرته على الإسلام . ونصيحته لدينه . والدفاع عن أهل ملته .

أما حمل القلم . وتجريد اللسان، للطعن فى أئمة المسلمين . وحماة الشريعة، من رجال السلف والخلف . والدعوة إلى الخلاف . والشقاق فى أمور تافهة للغاية .

فذلك لا يجمل صدوره من مسلم عامى، فضلا عمن يدعى خدمة الإسلام . ونشر السنة المحمدية . وينصب نفسه، لإرساء القواعد (للدولة الإسلامية) إلى درجة، أن يدخل من أجل ذلك، فى مداخل، لا قبل له بها، ولا تقرها السنة النبوية، التى نصب نفسه للدعوة إليها .

لأن صاحبها عليه الصلاة والسلام ـ أمرنا أن لا ننازع الأمر أهله .

أقول: لا يجمل بمسلم عامى، فى هذا الوقت، الذى أصاب البلاد الإسلامية . سرطان الارتداد، ونبذ الدين . والخروج منه جملة . بما دخل إليها بواسطة عملاء الشيوعية الملحدة . والصليبية والصهيونية . وغيرهم من عملاء المذاهب الضالة الهدامة كالوجودية والبهائية والقاديانية والماسونية .

حتى صار تسعون بالمائة من الشباب، ملحدا مارقا منحلا، لا يقر بدين . ولا يقول بعقيدة .

ولا يجمل بمسلم أبدا، فى هذا الوقت العصيب، الذى خرج فيه الناس من دين الله أفواجاً، أن يسعى السعى الحثيث . ويعمل جهده، ويصرف طاقته الفكرية، والمادية، فى نشر الخلاف . وبث الشقاق، بين البقية الباقية

من المسلمين. أهل لا اله إلا الله الذين لا يستطيع الألباني، مهما حاول من مغالطات . وارتكب من شذوذ أن يخرجهم عن دائرة جماعة أهل السنة، عند السلف والخلف .

والذين لا يجوز، لأجل ذلك تكفيرهم، أو منع الصلاة خلفهم وعليهم، أو معاملتهم بغير ما يعامل به المسلم، الذى حرم الله تعالى دمه . وماله . وعرضه .

لأنهم من أهل لا اله إلا الله، التى يثقل بها ميزانهم، يوم يقوم الناس للحساب، مهما ارتكبوا من موبقات، ومهما خرجوا عن الطريق . وفعلوا . وفعلوا .

كما يشهد بذلك حديث (البطاقة) وهو معروف . مشهور . متداول بين أهل الحديث خصه، كثير منهم بالتأليف، والتصنيف، لأنه حديث قاصم لظهر كل من يريد، أن يحجر على أهل لا إله إلا الله رحمة الله تعالى وفضله ومغفرته، التى وعد بها قائلها . فيدخل الجنة منهم، من اتبعه، ورأى رأيه . ويدخل النار من خالفه . ولو كانت المخالفة، فى الأمور التافهة . التى لا تغنى العامل بها. ولا تسمنه من جوع .

أقول: لا يجمل بالمسلم الناصح، أن يسعى بين جماعة المسلمين، فى هذا الوقت، بالتفرقة، وبث الشقاق، والخلاف، فى أمور تافهة للغاية . إثمها أكبر من نفعها، أن كان فيها نفع، وإلا فأثمها محقق . وضررها قد ظهر للعيان . وأصاب ما تبقى من هذه الطائفة المسلمة، طائفة أهل السنة، والجماعة، فى صميم مجتمعها . بما نجم عنه، من الخلاف والتنافر . والتناحر . وتفريق الشمل . واللمز بالتبديع بل والتكفير، بما لا يعد كفرا ولا بدعة، حتى وصل ضرر ذلك، إلى المصلين فى مساجدهم . وأهل العلم، فى خلقه علمهم ودرسهم .

وكل ذلك ـ والعياذ بالله تعالى ـ بسبب هذه الأباطيل والخلافات الواهية، التى كرس لها المفتونون جهدهم، بنشرها بين العامة، وضعفاء

العقول، من طلبة العلم .

فعم البلاء بها، واتسع خرقها على الراقع، وتنكرت بسببها القلوب، بعد أن كانت مؤتلفة . وبلغ الحال، إلى تعدد الجماعات، فى الوقت الواحد، فى المسجد الواحد.

وإلى أعراض الأب عن ابنه . والابن عن أبيه، ومخاصمة الأخ لأخيه، ورمى المسلم أخاه بالبدعة والضلال . والخروج عن الإسلام وترك التحية بينهما بالسلام . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولنرجع إلى بيان جهل الألبانى، فيما اعترض به، على من توثيق الحارث .

فنقول: أن الحارث ثقة عدل رضى، وثقة جماعة السلف والخلف . واعتمدوا على روايته واحتجوا بحديثه، لأنه أمام من أئمة العلم والحديث، فى الكوفة .

وروى عنه الأكابر، من رجال العلم . وقدمه أهل الكوفة على غيره، فى العلم . وفى الصلاة بهم. فى الوقت الذى كانت فيه عامرة بسادات التابعين . وأئمة العلم، والرواية . حتى كانوا يقدمونه، على المشاهير، من أئمة التابعين، كعبيدة السلمانى . وعلقمة . ومسروق وشريح .

ولو لم يكن دليل على توثيق الحارث، وجعله فى الطبقة الأولى، من أهل العدالة، وتقديمه على اغلب رجال الصحيح إلا هذا، لكان كافيا لأهل العلم فى ذلك. ومغنيا عن غيره. من الأدلة .

لأن من المقرر، عند أهل الحديث، أن من الآمور التى يعرف بها عدالة الراوى . وكونه ثقة، شهرته بذلك، بين أهل بلده، ووطنه . وربما كان عندهم هذا أعلى وارقى فى التعديل والتوثيق من ثناء رجل واحد، من أئمة الجرح عليه .

وهو وجيه، من جهة النظر - كما لا يخفى - لما تفيده الشهرة من العلم

بذلك، ما لا يفيده تعديل الرجل الواحد .

وقليل من الرواة الثقات، من تكون لهم هذه المكانة، فى الشهرة بالعلم، والرواية التى تغنى عن الثناء عليه . والنص على ذلك من، إمام من أئمة الجرح .

فلو قال قائل: ان الحارث الهمدانى، من الطبقة الأولى، والدرجة المثلى، فى العدالة، والضبط، وأن حديثه من الصحة، والثبوت، بما تقتضيه منزلته فى ذلك، لكان صادقا، في قولَه، مؤيدا بالدليل، الذى لا يمكن نقضه، يضاف إلى هذا توثيق الأئمة، من أهل عصره له، وأخذهم عنه، وشهادتهم له، بالتفوق فى العلم، على غيره .

وأول من اعتمد عليه فى الرواية عنه، والأخذ منه، سيدا شباب أهل الجنة ـ الحسن والحسين ـ عليهما السلام

فقد روى ابن سعد فى الطبقات / ٦ / ١٦٨ / عن الشعبى . قال:

لقد رأيت الحسن والحسين، يسألان الحارث الاعور، عن حديث على .
ورواه أيضا ابن أبى حاتم، فى الجرح / ١ / ٢ / ٧٩ / .

فهذا الشعبى نفسه، يخبر أنه رأى الحسن والحسين ـ عليهما السلام ـ يسألان الحارث، عن حديث على عليه السلام ـ

وفى هذا أعظم دليل، وأكبر حجة، وأقوى برهان، على أنه ثقة عندهما . عنده، من حديث على والدهما عليه السلام ما لا يوجد عند غيره .

قد يقول قائل: ان الرواية عن شيخ، لا تدل على كون الراوى عنه يوثقه .

لأنا نقول مثل الحسن والحسين، فى العلم والجلالة فى الدين لا يؤخذ الحديث عمن عرف بالكذب، وعدم الصدق فى الرواية .

لأنهما يعلمان قبح ذلك، وأنه لا فائدة، فى الأخذ عن الكذاب بل فيه

الإثم .

لأن رسول الله ﷺ يقول من حدث عنى بحديث، يرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين .

ومن روى عن الكذاب، ونشر حديثه بين الناس، فهو داخل فى هذا الوعيد . وحاشا الحسن والحسين ـ عليهما السلام ـ أن يجهلا هذا الوعيد، أو يستخفا بهذه الكبيرة، حتى يستجيزوا الرواية عن الكذاب .

فرواية الحسن والحسين عن الحارث، ترد طعن الشعبى فيه بالكذب . وتظهر أنه أراد به ـ أن سلم ذلك له ـ الكذب فى الرأى . كما قال أحمد بن صالح المصرى .

ولهذا قال الحافظ الكبير: أبو حفص بن شاهين فى: (الجزء الذى ذكر فيه من اختلف فيه العلماء ونقاد الحديث . فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه . ومن قيل فيه قولان) وهو مطبوع فى آخر تاريخ جرجان / ٥٥٩ / قال ـ بعد ان ذكر قول الشعبى الحارث الأعور أحد الكذابين ما نصه:

قال أبو حفص . وفى هذا الكلام من الشعبى، فى الحارث نظر، لأنه قد روى هو، أنه رأى الحسن والحسين، يسألان الحارث عن حديث على .

وهذا يدل على أن الحارث صحيح، فى الرواية عن على . ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين، مع علمهما وفضلهما، يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث، من هو ارفع من الحارث، من أصحاب على . فدل سؤالهما للحارث، على صحة روايته .

ومع ذلك . فقد قال يحيى بن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه .

وهذا من قول يحيى بن معين الامام، فى هذا الشأن، وزيادة لقبول حديث الحارث وثقته .

وقد وثقه أحمد بن صالح المصرى، أمام أهل مصر فى الحديث . فقيل

لأحمد، قول الشعبى: حدثنا الحارث . وكان كذابا . قال احمد بن صالح: لم يكن بكذاب . وانما كان كذبه فى رأيه - أهـ كلام ابن شاهين، فى الجزء المذكور .

فمن الذى يعترض بعد هذا، على من يقول بتوثيق الحارث .

ومما لاشك فيه أن الحارث، كان عنده من حديث على عليه السلام - مالا يوجد عند غيره، كما يدل على ذلك، ما رواه ابن سعد ٦/١٦٨/ عن علباء بن احمر: أن على بن أبى طالب - عليه السلام - خطب الناس فقال: من يشترى علما بدرهم . فاشترى الحارث الأعور صحفا بدرهم . ثم جاء بها عليا . فكتب له علما كثيرا . ثم ان عليا خطب الناس بعد . فقال يا أهل الكوفة، غلبكم نصف رجل . وهذه أيضا شهادة من على - عليه السلام - بفضل الحارث . وأنه من أهل العلم، الذين يؤخذ عنهم . وأنه غلب أهل الكوفة فى العلم، ولو كان متهما فى ذلك، لبين على امره . وحذرهم منه .

ولم يوثق أحد على لسان على بن ابى طالب - عليه السلام - فوق المنبر على رءوس الناس، كما وثق الحارث . وهذا هو السبب فى كون أهل الكوفة . كانوا يقدمون الحارث الأعور، فى صلاتهم، لأنه كان أعلمهم بالسنة . ومن كان كذلك، فهو أولى بالإمامة .

وكانوا يقدمونه فى صلاتهم، على الجنائز، لأنه أفضلهم . وأهل الفضل أولى بالصلاة، على الجنازة . فقد روى ابن سعد فى الطبقات / ٦/١٦٨/ قال: أخبرنا الفضل ابن دكين . حدثنا زهير بن معاوية، عن أبى أسحق: أنه كان يصلى خلف الحارث الاعور . وكان أمام قومه . وكان يصلى على جنائزهم فكان يسلم - إذا صلى على الجنازة - عن يمينه مرة واحدة .

وهذا أيضا هو السبب، فى كون أهل الكوفة، كانوا يقدمون الحارث الاعور، على أئمة العلم، من أهل الكوفة، كعبيدة السلمانى . وعلقمة ومسروق . وصريح .

قال ابن سيرين: ادركت الكوفة وهم يقدمون خمسة: من بدأ بالحارث، ثنى بعبيدة . ومن بدأ بعبيدة، ثنى بالحارث . تم علقمة الثالث، لاشك فيه . ثم مسروق ثم شريح .

قال ابن سيرين: ان قوما آخرهم شريح لقوم لهم شأن / هـ انظر المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان / ٢ / ٥٥٧ / وتهذيب الكمال / ١ / ٢١٥ وتهذيب التهذيب / ٢ / ١٤٦ - والميزان / ١ / ٢٠٣ / .

قال ابن سيرين: ان قوما آخرهم شريح لقوم لهم شأن انظر

وفى بعض الروايات قال ابن سيرين: وان قوما آخرهم شريح لقوم خيار .

وفى اللفظ الذى ذكره الذهبى فى الميزان . قال ابن سيرين: وفاتنى الحارث، فلم أره . وكان يفضل عليهم . وكان احسنهم / هـ .

وهذا أيضا توثيق من ابن سيرين، التابعى الجليل للحارث . وشهادته لَه بالفضل، على عبيدة ومسروق . وعلقمة . وشريح .

فيضم إلى من وثقه أئمة التابعين المعاصرين له .

وأنظر كيف أخبر ابن سيرين، بأن أهل الكوفة، كانوا فى شأن تقديم الحارث على عبيدة السلمانى مختلفين . منهم من يقدمه على عبيدة عليه .

أما ابن سيرين نفسه، فجزم بأن الحارث أفضل الخمسة . وأحسنهم - كما ذكر الذهبى ذلك، فى ترجمة الحارث من الميزان / ١ / ٢٠٣ / .

وعلى حسب رواية الذهبى، فان خلاف اهل الكوفة، أنما كان فى الثلاثة، أنهم أفضل علقمة . ومسروق وعبيدة . وأما الحارث، فكان مقدما عندهم على الجميع . مما يدل على علو مكانة الحارث، فى نفوسهم . وانه مقدم على اكابر التابعين الكوفيين .

وبالوقوف على ما كان لعبيد، وعلقمة ومسروق، وشريح، من المنزلة الرفيعة، عند أهل الحديث والفقه، من السلف . لاسيما المعاصرين لهم، يظهر

لك منزلة الحارث فى العدالة، والثقة، والتفوق فى العلم .

وأنه ممن يجب، أن يكون فى مقدمة رجال الصحيح . بل يجب أن يكون سنده، عن على ـ عليه السلام ـ أصح الأسانيد من غير شك، لأنهم قالوا فيما ذكروه، فى أصح الأسانيد: محمد بن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على .

فإذا ثبت عندنا أن الحارث، كان مقدما، عند أهل الكوفة على عبيدة، وأنه أفضل منه وأعلم، كما قال ابن سيرين .

كان بلا شك، على ما يقتضيه النظر، أن حديثه عن على ـ عليه السلام ـ أصح من حديث عبيدة السلمانى عنه .

وكذلك قالوا فيما قالوه، فى أصح الأسانيد، ابراهيم النخعى، عن علقمة، عن ابن مسعود .

فيقتضى هذا أيضا، أن يكون حديث الحارث، عن ابن مسعود، أصح من حديث علقمة عنه، لاتفاق أهل الكوفة، على تقديم الحارث بنى علقمة . كما حكى ابن سيرين ذلك، من غير خلاف بينهم .

بل ابن سيرين نفسه، شهد بأن الحارث أفضلهم . وأحسنهم .

* * *

وأما تكذيب الشعبى له، فقد رده عليه أئمة الجرح، وحكموا ببطلانه .

بل جعلوا طعن إبراهيم النخعى، فى الشعبى، بكذبه فى السماع من مسروق، عقوبة من الله تعالى له، حيث تعدى على الحارث، فى لمزه بالكذب .

وقد ذكرت القصة فى الباحث . وحتى لو لم يرد أحد طعن الشعبى، فى الحارث، فهو باطل، لأنه غير مفسر . ولا مبين السبب وهو مردود أتفاقا .

لاسيما إذا كان معارضا بالتوثيق، ممن هو ارجح منه . وهو العدد الجم من الأئمة الذين وثقوه، ورووا عنه . وأثنوا عليه بالفقه . والعلم . وسعة الرواية

وحتى فضلوه ـ لأجل ذلك ـ على علقمة . ومسروق . وصريح بل وعبيدة السلماني ـ كما ذكرنا .

ولا يخرج تكذيب الشعبي له . عن أن يكون من كلام الأقران، في بعضهم بعضا . وذلك معروف مشهور، بين أهل العلم . وعقد له ابن عبد البر، في جامع بيان العلم، بابا خاصا، استوفى الكلام فيه، على ذلك . أنظر / ٢ / ١٥٠ / منه .

ولذلك لم يلتفت أهل الجرح، إلى من تكلم فيه. بسبب المعاصرة كما يعلم ذلك. من كتب الرجال . ولو عملوا بمقتضاه، لما بقي في يدهم راو واحد، يحتج به .

بل قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى في مقدمة رسالته (في الرواة الثقات المتكلم فيهم . بما لا يوجب ردهم) بعد كلام ما نصه .

وما زال يمر بي الرجل الثبت . وفيه مقال من لا يعبأ به . ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا، لدخل فيه عدة من الصحابة، والتابعين والأئمة . فبعض الصحابة كفر بعضهم، بتأويل ما .

ثم قال بعد كلام: وهكذا كثير من كلام الأقران، بعضهم في بعض . ينبغي أن يطوى، ولا يروى . ويطرح ولا يجعل طعنا ـ أهـ كلام الذهبي ـ رحمه الله .

قلت: ولو عملنا بكلام الأقران، في بعضهم البعض، لطرحنا ـ لاجل ذلك ـ حديث الشعبي نفسه . فقد كذبه إبراهيم النخعي، في دعواه السماع من مسروق . لاسيما وقد فسر جرحه له، وبين سببه . ومع ذلك لم يلتفت أحد إلى كلام إبراهيم النخعي، في الشعبي . لأنه صدر عن أمر خارج عن حقيقته، فلا يعتبر به .

وتكذيب الشعبي للحارث، من هذا الباب . فلذلك روى عنه الشعبي

أيضا . وأخذ عنه العلم، لما زال ما فى نفسه عنه . وذهب وحر صدره . والشعبى - رحمه الله تعالى - كان سريع التكذيب والطعن به، فى كل من حدث، بما لم يسمعه من الحديث . ولم يبلغه .

ومعلوم أن الحارث، كان أعلم بحديث على - عليه السلام - من الشعبى .فلما سمع منه، ما لم يبلغه من حديث على - عليه السلام سارع إلى تكذيبه . وهكذا حاله، حتى مع الصحابة . فكيف بالحارث !

فقد نقل الحافظ الذهبى، فى ترجمة الشعبى، من تذكرة الحفاظ / ١ / ٨٣ / عن الحاكم، عن ربيعة بن يزيد قال: قعدت إلى الشعبى بدمشق، فى خلافة عبد الملك . فحدث رجل من الصحابة، عن رسول الله ﷺ أنه قال اعبدوا ربكم . ولا تشركوا به شيئا، وأقيموا الصلاة . وآتوا الزكاة . وأطيعوا الأمراء . فإن كان خيرا فلكم . وأن كان شرا فعليهم وأنتم منه براء . فقال له الشعبى كذبت .

فهذه القصة، فيها دليل بين، على أن الشعبى، كان سريع التكذيب، لمن حدث، بما لم يبلغه . فمن جعل طعن الشعبى، فى الحارث، بالكذب حجة . فليجعله فى تكذيب هذا الصحابى . كذلك مع أنى أكاد أجزم، بأن تكذيب الشعبى للحارث، أنما هو من جهة رأيه لا غير .

وإلا لما أخذ عنه، وتعلم منه . وهو معدود من الرواة عن الحارث .

لاسيما والكذب، لم يكن له سوق بين التابعين . ولا له رواج على لسانهم . وأذا وقع منهم، فعلى سبيل الغلط . والوهم والخطأ .

وهذا شأن عامتهم . فكيف بعلمائهم وساداتهم كالحارث .

وما صار التابعون، يأخذون الحذر من الرواة، ويحتاطون فى الأخذ، حتى وقعت الفتنة . فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة، أخذوا حديثه . ومن كان من أهل البدع، تركوا حديثه - كما قال ابن سيرين - رحمه الله تعالى

وهذا الاحتياط، لم يكن منهم، لاجل أنتشار الكذب بينهم . وانما كان لاجل المذهب، والخروج عن جماعة أهل السنة .

ثم بعد أن قررت هذا . وسنح فى الفهم، عند كتابة هذه السطور .

وحدث الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ يقول فى رسالته :

(فى الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) / ٤ / بعد كلام ما نصه

وأما التابعون، فيكاد يعدم فيهم، من يكذب عمدا . ولكن لهم غلط وأوهام . فمن ندر غلطه، فى جنب ما قد حمل احتمل . ومن تعدد غلطه . وكان من أوعية العلم، اغتفر له أيضا . ونقل حديثه، وعمل به، على تردد بين الأئمة الاثبات، فى الاحتجاج، عمن هذا نعته، كالحارث الاعور . وعاصم بن ضمرة . وصالح مولى التوأمة . وعطاء ابن السائب . ونحوهم، ومن فحش خطؤه واكثر تفرده، لم يحتج بحديثه . ولا يكاد يقع ذلك، فى التابعين الاولين . ويوجد ذلك فى صغار التابعين، فمن بعدهم ـ أهـ كلامه . فأفاد هذا التقرير، من الحافظ الناقد المتقن الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ فيما يتعلق بالحارث أمورا :

أولها : أن الحارث لم يكن كذابا، كما زعم الشعبى . لأن الكذب لم يكن يصدر من التابعين عمدا .

ثانيها : أن حديثه يعمل به فى الأحكام، وينقل بين الناس ولهذا أحتج أصحاب كتب السنة بحديثه . للمعنى الذى ذكره الذهبى، والتردد فى ذلك لا يضر . فقد ذكرت أن ذلك التردد، لا أساس لَه . ولا دليل عليه، وأن الحارث ثقة، يعمل بحديثه قولا واحدا، على حسب القواعد المقررة .

ثالثها : أن الحارث لم يقع منه تفرد فى حديثه . وأنه لم يكن ممن فحش خطئوه، وكثر وهسه، لأنه كان من التابعين الأولين . وأنما ذلك يوجد فى صغار التابعين، فمن بعدهم .

فأين يذهب الألبانى، من هذا الكلام الذى قرره الذهبى الحافظ الناقد، الذى ما أتى بعد يحيى بن معين، خبير بأحوال الرجال مثله، فى شأن الحارث . وحكمه فيه، بأنه ممن يعمل بحديثه، وينقل عنه .

ومعلوم أن الذهبى لم يكن له بالتشيع صلة، ولا له بالشيعة رابطة . حتى يتهم هو الآخر، بأنه قال ما قال، لأجل تشيعه .

فظهر من هذا، أن الألبانى ليس له معرفة بالرجال، ولا له غوص فى نقد عبارات أهل الجرح .

وانما شأنه قاصر، على جمع طرق الحديث، وذكر الصفحات بارقامها، التى يوجد فيها الحديث لا غير، وكون السند فيه ثقة، أو ضعيفا . أما نقد الرجال . والكلام على علل الحديث الخفية، التى هى أهم علوم الحديث، فهذا لا يعلمه ولا يدريه . ولا شأن له به، فى كلامه على الأسانيد . كما يظهر من كتبه . وتعاليقه .

فنجده يصحح ما هو موضوع . ويضعف ما هو صحيح . ويحكم بوقف ما هو مرفوع .

ولكنه أغتر بفراغ الجو . وخلو البلاد، ممن يشتغل بالحديث، على الوجه الصحيح . ولم يجد بين أهل العلم، من يتفرغ لبيان أوهامه وسقطاته . واغلاطه التى أرجو أن يهيئ الله تعالى. والفرصة لبيانها، حتى يعلم الطلبة، أنه محدث الأوراق، والصحف .

وأعظم دليل على هذا، ما وقع لَه. فى شأن الحارث، مع وقوفه، على قول الذهبى، فى ترجمة الحارث فى الميزان، أن الجمهور على توهينه . فأخذ ذلك منه مسلما . ورأى أن ذلك هو الحق، لأنه ليس لَه أهلية، لمعرفة صواب أهل الجرح من خطئه . وحقه من باطله . والا لو كانت لَه أهلية، وكفاءة، وكان محدثا عنى طريق النقاد، لتتبع كلام أهل الجرح . وسبر أقوالهم، ليعلم هل قول الذهبى فى الحارث، أن الجمهور على توهينه، صواب أم خطأ ؟ حق

أم باطل ؟

لأن الذهبى، وأن كان حافظا ناقدا، لكنه لَه أوهام، وأغلاط فى كلامه، على بعض الرجال، من لم ينتبه لها، يقع فى حبالتها .

كما يقع لَه أيضا أوهام، فى تصحيح الأحاديث وتضعيفها . وتساهل فى الكلام على أسانيدها، كما يعلم ذلك من قرأ تلخيص المستدرك له، ومن ذلك قوله فى الحارث، أن الجمهور على توهينه، فانه وهم محض . وتسرع فى القول لا غير .

ولو تتبع الألبانى، كلام أهل الجرح فى الحارث ـ كما حصل لنا ـ ونظر فى مخرج جرح المجرحين له، لعلم وتحقق أن الجمهور الذى قال الذهبى، أنه أتفق على توهين الحارث، لا يوجد إلا فى الميزان للذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ وأنه لا حقيقة له فى الخارج مطلقا، كما يقولون فى العنقاء .

لأن الجمهور الذى يخرج منه الحسن والحسين، ومعهما والدهما ـ عليهم السلام ـ وأهل الكوفة جميعا، وابن سيرين . وسعيد بن جبير، وابن معين . وأحمد بن صالح المصرى . وحبيب بن أبى ثابت، والنسائى، وأبو بكر بن أبى داود . وأبو حفص ابن شاهين، وابن عبد البر . وغيرهم كثير، ممن وثقه، واثنى عليه . بل قال ابن معين: مازال المحدثون يقبلون حديثه .

الجمهور الذى يخرج منه هذا العدد الجم من أئمة السلف . والخلف . لجدير أن ينبذ نبذ النواة . ويطرح فى زوايا الترك والاهمال . ويستدل عليه ستار النسيان .

ويكفى فى رد دعوى الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ هذه فى كون الجمهور، على توهين الحارث:

أنه كان معدودا من سرج الكوفة ـ كما قال سعيد بن جبير ـ ﷺ .

ولهذا ذكره أبو اسحاق الشيرازى ـ رحمه الله تعالى ـ فى فقهاء التابعين بالكوفة . وقد ذكر منهم علقمة بن قيس . والأسود بن يزيد ابن قيس،

والنخعي . ومسروق، وشريح بن الحارث القاضي والحارث الاعور .

وقال ـ بعد ان ترجم لهؤلاء الستة ما نصه ـ: وهؤلاء الستة الذين ذكرناهم، أصحاب عبد الله بن مسعود . وقال سعيد بن جبير: كان أصحاب عبد الله سرج هذه القرية . وقال فيهم الشاعر:

وابن مسعود الذى سرج القرية أصحابه ذوو الأحلام

و له جماعة من غير هؤلاء من الأصحاب . قال الشعبى: ما كان من أصحاب رسول الله ﷺ، أفقه صاحبا من عبد الله بن مسعود، انظر (طبقات الفقهاء) لأبى اسحاق الشيرازى / ٨٠ / .

وقد اقتصر أبو اسحاق الشيرازى، فى هذه الطبقات، على ذكر فقهاء الامصار، الذين لا يسع الفقيه جهلهم، لحاجته اليهم، فى معرفة من يعتبر قولَه، فى أنعقاد الاجماع ويعتد به في الخلاف، وذكر ما دل على علمهم من ثناء الفضلاء عليهم . انظر الطبقات / ٣١ / .

فالذى يتمسك بقول الذهبى، فى توهين الحارث، بعد هذا. هو الواهى حقيقة .

وارى أن الذهبى نفسه ـ رحمه الله تعالى ـ ناقض نفسه، فى دعواه توهين الجمهور، للحارث، حيث قال فى كلامه السابق، الذى ذكره فى رسالة: (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم): أن الحارث، وشبهه. يعمل بحديثه . وينقل على تردد، بين الأئمة الإثبات، فى الاحتجاج، عمن هذا نعته .

فجعله ممن تردد الأئمة، فى الاحتجاج به . وهذا يرد دعوى توهين الجمهور له.

وكذلك ناقض الذهبى نفسه، حيث قال مع روايتهم لحديثه فى الابواب . وهذا الشعبى يكذبه، ثم يروى عنه . والظاهر انه يكذب فى لهجته . وحكاياته .

وأما فى الحديث النبوى فلا . وكان من أوعية العلم . الخ كلامه المذكور، فى الميزان / ١ / ٢٠٢ /

فرواية أهل الحديث لحديثه، فى الابواب، دليل على أنه لم يوهنوه، كما ذكرت ذلك، فى الباحث .

وأما قولَه: والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته، فباطل أيضا. بل من أبطل الباطل لأن المقرر عند أهل الحديث، أن الراوى، إذا كان يكذب فى لهجته وكلامه . ولا يكذب فى حديثه . فروايته أيضا غير مقبولة .

لأن العدالة لا تتجزأ . ولا تتبعض، فلا يكون الراوى ثقة عدلا، فى جهة . وكذابا فاسقا، فى جهة أخرى . وهذا مما تشترك فيه الرواية، مع الشهادة .

بخلاف الضبط . فقد يكون الراوى ضابطا فى شيخ، ضعيفا فى آخر، كما هو معلوم لصغار الطلبة . أما العدالة فلا تتبعض، ولا تتجزأ مطلقا، ولاسيما وقد قالوا ـ فى تعريف الثقة ـ: هو الذى يجتنب الكبائر، ولا يتظاهر بخوارم المروءة . وهل هناك كبيرة أعظم، وأقبح، من الكذب، والاخبار بغير الواقع . وان كان بعض رجال الحديث، قبل رواية الرجل الذى يكذب فى لهجته وكلامه، ولا يكذب فى حديثه . وذلك مذكور فى المصطلح . ويظهر ان الذهبى ـ رحمه الله تعالى ـ مشى على هذا القول، فى توجيه طعن الشعبى بالكذب، فى الحارث .

وهو مردود عقلا ونقلا . ولا يتمشى مع القواعد المقررة . فكن منه على بال .

والمقصود بعد هذا، أن الحارث ثقة عدل رضى . وثقة الأئمة، من رجال السلف والخلف . بل لو قلت: الاتفاق قد حصل، ووقع على توثيقة . إلا ما شذ من الأقوال، المخالفة للجمهور، لكنت صادقاً فى ذلك . ومن خالف الجمهور فى ذلك، فخلافه مردود، بما تقتضيه القواعد المقررة، التى لا يمكن

نقضها وردها ـ كما بينت ذلك، فى الباحث .

ولأجل ذلك، احتج به ـ أصحاب السنن، وذكروا حديثه فى الابواب، فإنه لا معنى لذلك، إلا كونه حجة صالحا للعمل .

بل قال الذهبى فى الميزان / ١ / ٢٣ /: والنسائى مع تعنته فى الرجال، وقد احتج به .

وهذه شهادة من النسائى، بأن الطعن الذى وقع فى الحارث، مردود غير مقبول . ولا يلتفت إليه، لأنه ما دام متعنتا فى الرجال . والمتعنت المتشدد، يرد حديث الراوى، بما لا يكون جرحا . فكيف إذا جرح بالكذب !

فاحتجاجه بالحارث، مع هذا، دليل واضح، على أنه ثقة . وأن الطعن الذى قيل فيه، لا أساس له، يستند عليه . وان حديثه صحيح، كسائر أحاديث الثقات .

ولهذا صرح بصحته الامام، حافظ المغرب، أبو عمر بن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال فى التمهيد / ٤ / ٢٨٧ / فى الكلام، على الصلاة الوسطى، بعد كلام ما نصه:

والصحيح عن على من وجوه شتى صحاح، أنه قال فى الصلاة الوسطى: صلاة العصر . وروى ذلك عن النبى ﷺ . رواه عنه جماعة من أصحابه . منهم عبيدة السلمانى، وشتين ابن شكل، ويحيى الجزار، والحارث . والأحاديث فى ذلك صحاح ثابتة، أسانيدها حسان ـ أهـ .

والألبانى لشذوذه، وجهله بالجرح والتعديل، وأخذه الاقوال فى ذلك، من غير نقد لها . ولا بحث ولا تحقيق . ولا تمحيص، خالف عمل هؤلاء الأئمة، من السلف والخلف، فى توثيق الحارث وتصحيح حديثه . وصار يحكم على حديث الحارث بالوضع، أغترارا منه بكلام الذهبى، فى دعواه، أن الجمهور على توهينه .

كما وقع منه فى كلامه، على حديث: الأنبياء قادة . والفقهاء سادة .

ومجالسهم زيادة . فقد ذكره فى (الضعيفة) / ١ / ٥٤ / وقال موضوع أخرجه الدار قطنى، والقضاعى فى مسند الشهاب، من طريق أبى اسحاق عن الحارث، عن على بن أبى طالب مرفوعا .

ثم قال الألبانى: وهذا سند ضعيف جدا . الحارث: هو ابن عبد الله الهمدانى الأعور . قد ضعفه الجمهور .

وقال ابن المدينى: كذاب .

وقال شعبة: لم يسمع أبة اسحاق منه إلا أربعة أحاديث ـ الخ كلامه .

وقد اظهر فى هذا الكلام، من الجهل ما يضحك منه صغار الطلبة، لأنه فضح به نفسه، وأظهر للناس صدق قولنا فيه: أنه محدث الآوراق والصحف . ولا يغوص لاستخراج علل أسانيد: الأحاديث الخفية . ولا يتتبع الطرق، ويعتبر بها، كما: هو مقرر، عند أهل هذا العلم . وإنما غايته كغيره، ممن يتعاطى الاشتغال بالحديث، إن يرجع إلى رجل، من رجال السند . فيكتفى بما قيل فيه، فى الطعن فى الحديث . وان كان ذلك الراوى المسكين، لا ناقة له . ولا جمل فى علة الحديث . وهذا صنيع المبتدئين البسطاء، فى هذا الفن

.

ولبيان تهوره هذا، أقول: أن الحارث برئ من هذا الحديث، برءة الذنب من دم يوسف . ولا علاقة له به مطلقا .

والألبانى أوقعه فى هذا الخطأ القبيح، والغلط الشنيع، تقليده لابى الطيب العظيم أبادى . فهو الذى اقتصر على إلصاق التهمة، فى هذا الحديث، بالحارث فى كتابه: (التعليق المغنى على الدار قطنى) / ٣ / ٨٠ / وذلك قصور منه .

واعتماد الألبانى عليه، لعدم وصوله على درجة الاجتهاد، فى الكلام على الرجال، أوقعه ـ كما قلنا ـ فيما كشف به عن جهله .

وذلك ان الحديث، رواه الدار قطنى، فى آخر كتاب البيوع، من سننه /

٣/٨٠/ والخطيب في: (الفقيه والمتفقهة) / ١ / ٣٢ من طريق الهيثم بن موسى المروزى، عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان عن اسرائيل عن اسحاق، عن الحارث عن على - عليه السلام - به مرفوعا .

فالقاعدة المقررة، عند أهل العلم بالحديث، والأمر الذى عليه العمل عندهم . وهو الذى يقتضيه النظر أيضا:

أن الحديث يجب أن يعلل أولا، بالهيثم بن موسى المروزى المجهول، فانى لم أقف له على ترجمة، فيما لدى، من كتب الرجال . وانما الذى وجدته عنه، هو ذكر الخطيب له، فى تاريخ بغداد، فى ترجمة اسحاق بن البهلول / ٦ / ٣٦٧ /، حيث ذكره فى شيوخ اسحاق بن البهلول، الذين أخذ عنهم الفقه فقال:

وذكر أهله: أنه كان فقيها، حمل الفقه عن الحسن بن زياد اللؤلؤى، وعن الهيثم بن موسى، صاحب أبى يوسف القاضى . فهذا ما وجدته عنه . فالرجل فى اعداد المجهولين - فيما يظهر .

فكان يجب على الألبانى. لو كان بصيرا بنقد الاسانيد، أن يبدأ فى الكلام، على سند الحديث الذى اعله بالحارث من أولَه، ليسلم لَه التعليل . والا فما دام السند، لم يثبت إلى الحارث . فمن قال له: انه من صنعه . هذا لا يقوله طالب، فى هذا العلم أبدا

ثم بعد هذا، هناك علة أكبر. من علة وجود هذا الرجل المجهول:

وهى علة العلل، التى يجزم بسببها طالب الحديث، بأن الحارث برئ من هذا الحديث، وانه لا يرميه به، إلا الرجل العامى، فى هذا العلم .

وهذه العلة هى عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، شيخ الهيثم بن موسى، فانه ضعيف جدا .

قال البخارى: ليس بالقوى عندهم .

وقال ابن معين: ضعيف .

وقال مسلم: ذاهب الحديث .

وقال ابن عدى: الضعف على رواياته بين .

وقال أبو داود: متروك الحديث .

وقال أبو القاسم البغوى: ضعيف الحديث .

وقال أبو زرعة الدمشقى: سألت أبا مسهر . فقلت . عبد العزيز بن حصين ممن يؤخذ عنه . فقال: أما: أما أهل الحزم فلا يفعلون .

قال ابن المدينى: روى عنه معن . وغيره: بلاء من البلاء . وضعفه جدا .

وقال النسائى ـ فى التمييز ـ: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه .

قال الحافظ فى اللسان: واعجب من كل ما تقدم، ان الحاكم، اخرج لَه فى المستدرك . وقال: انه ثقة . انظر اللسان / ٤ / ٢٨ / .

وقال الذهبى فى المغنى / ٢ / ٣٩٧ /: ضعفه يحيى والناس . وكذلك قال فى ديون الضعفاء / ١٩٥ / .

فوجود عبد العزيز بن الحصين هذا، هو الذى يجب أن يعلل به الحديث، كما هى قاعدة أهل العلم، فى مثل هذا، لأنه لم يوثقه أحد . وقيل فيه: انه متروك غير ثقة

فكيف يترك تعليل السند به، ويرحل إلى الحارث الذى وثقه الجمهور ـ كما قلنا ـ وعمل أهل السنة بحديثه . واحتجوا به، كأنه لا يوجد ضعيف فى السند إلا هو .

فتنبه لهذا، تعلم قصور الألبانى، فى كلامه، على اسانيد الحديث، وأنه صحفى لا غير .

وحتى لو سلمنا له، ان الحارث ضعيف وكذاب، كما قال ـ ولكن من

يثبت لنا، انه هو صاحب الحديث، ما دام الطريق اليه فيها متروكا، وغير ثقة .

ولو سلمنا لَه سلامة السند، من كل هذا، وان التهمة فيه، من جهة الحارث وحده . ولكن مازالت في الطريق، إلى الصاق التهمة بالحارث، علة أخرى، تحول عند أهل الحديث، دون الصاق التهمة به . وهذه العلة هي تدليس ابي اسحاق السبيعي فأنه كان مدلساً وقد عنعن في روايته عن الحارث وعنعة المدلس، لا يقبلها أحد من أهل العلم مطلقا، لا عند المحدثين، ولا عند غيرهم .

وأبو إسحاق السبيعي ذكره الحافظ - رحمه الله تعالى - في المرتبة الثالثة، من طبقات المدلسين / ١٤ / وقال: مشهور بالندليس .

بل نقل الحافظ، في تهذيب التهذيب / ٨ / ٦٦ / عن الجوزجاني: أنه قال: كان قوم من أهل الكوفة، لا تحمد مذاهبهم - يعني التشيع - هم رءوس محدثي الكوفة: أبو إسحاق . والأعمش . ومنصور . وزبيد، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس، على صدق ألسنتهم في الحديث . ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا ان لا تكون مخارجها صحيحة .

فأما أبو إسحاق، فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عند أهل العلم، إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم .

وهذا الكلام الذي قاله الجوزجاني، وان كان مردودا، من جهة الطعن بالتشيع، فانه أخبر فيه، بان أبا إسحاق، يروى عمن لا يعرف، ويرسل عنهم .

فيجب على قولَه هذا، ترك عنعنته - كما هو معلوم - لاحتمال انه أخذه عمن لا يعرف .

ولهذا قال معن: أفسد حديث أهل الكوفة الاعمش . وأبو اسحاق للتدليس .

فهـذه العلـة وحدهـا، تدفـع الـتهمة عن الحارث . وتظهر ان من ضعف الحديث بسببه، بعيد عن صناعة الحديث، بعد السماء عن الأرض .

ومـن الأمـور الـتى تـدل عـلى قصـور الألبانى: انه اقتصر فى كلامه على الحارث، على قولَه: ضعفه الجمهور .

وقال ابن المدينى: كذاب .

وتـرك ذكـر العـدد الكـبير، الـذى وثقه، واثنى عليه، كما ذكر ذلك فى ترجمة الحارث، من كتب الجرح، وقد ذكرت فيما سبق .

والمقـرر عـند المحدثـين . والـذى علـيه عمـلهم: انـه يجب ان يذكر فى الراوى، ما قيل فيه، من جرح وتعديل . ومدح . وذم .

لـيعرف مـنزلة قـول الجـارح مـن المادح، فان عبارات المجرحين، يظهر الخلل فيها، من أقوال الموثقين، للراوى نفسه كما هو معلوم .

ولعـلى أشـرت إلى هـذا، فـى الباحـث، من ذلك، ان الجرح لا يقبل إلا مفسـرا، كمـا اجمـع علـيه أهـل الـنقد، مـن أهل الحديث . اللهم إلا إذا كان الراوى لم يوثق مطلقا .

أمـا إذا كـان الراوى. وثقة جماعة، وجرحه آخرون، بجرح غير مفسر . فالجرح مردود، غير مقبول قولا واحدا، بدون خلاف من أحد .

كما هو الحال فى الحارث، فان المجرحين له، لم يفسروا جرحهم له . ولم يبيـنوا أسـبابه . فـيطرح جـرحهم، ويـترك، ويعمـل بقـول من وثقه . وهو الجمهور، من السلف والخلف .

ولكـن الألبانى، اقتصر على قولَه: انه كذاب . والجمهور على تضعيفه . ونحن لا نكون مثله . فنقول: انه يشم منه رائحة النصب .

وقـد عـابوا على ابن الجوزى، فى كتابه، فى الرجال صنيعه الذى تفرد بـه، عـن أهـل الحديـث . وهـو الاقتصـار، عـلى ذكر ما قيل فى الرجل، من

الجرح دون التعديل، لأن ذلك ينافى الامانة أولا . ويضل الباحث، عن حال الرجال ثانيا .

ومما يضحكك، ويجعل حبوتك تنحل عجبا، من هذا الألباني: أنه جعل قول شعبة: لم يسمع أبو اسحاق منه إلا أربعة أحاديث، مما يجرح به الحارث. مع أن هذا لا دخل له. فى باب الجرح مطلقا. عند أهل الحديث النقاد . وانما هو اخبار، عن كون أبى اسحاق، لم يكن من المكثرين عن الحارث لا غير . كما أن عددا من المشاهير الثقات، من رجال الصحيح، لم يرو عنهم بعض الائمة، إلا حديثا واحدا، فضلا عن أربعة .

ولم يقل أحد ان ذلك جرح لهم . وهذا موضوع معروف، بين أهل الحديث، والفوا فيه التأليف . بل يوجد هذا، حتى فى الصحابة . ففيهم عدد كبير، لم يرو عنهم الرواة، إلا حديثا واحدا. أو ثلاثة، أو أربعة .

وحتى لو سلمنا للالبانى فهمه. فان هذا يكون حجة عليه، فى رمى الحارث بهذا الحديث، لأنه يدل، على أن ابا اسحاق لم يسمع هذا الحديث من الحارث . فلماذا يرميه به اذن. ويتهمه بوضعه هذا . والله انه الدخول فيما لا يحسنه الانسان .

ومن جهله أيضا، ظنه أن توثيق الراوى لشيخه، لا يتم حتى يروى عنه العدد الكبير، من الاحاديث . ولهذا اعتمد، على قول شعبة هذا، مع أن الشرط لا تجده، إلا فى مخيلة الألبانى .

وإلا فلا فرق فى ذلك، بين أن يروى عن شيخ. حديثا واحدا أو مائة. فى الدلالة، على كونه ثقة عنده. إن قلنا: الرواية عن شيخ تدل على كونه ثقة عند الراوى عنه . والمسألة فيها نزاع شهير . مذكور فى محله .

ثم مما يعرفك بضعف الألبانى. فى هذا العلم . وقصوره فيه . وعدم اتباعه للمقرر فيه، عند أهله، انه حكم على الحديث أولا، بأنه موضوع ثم قال بعد أن دكر سند الحديث الذى علقه من طريق أبى اسحاق عن الحارث،

عن على أبى طالب: وهذا سند ضعيف جدا . فحكمه أولا، بأن الحديث موضوع . وهو شر الضعيف، لأنه لا درجة بعده مطلقا .

ثم حكمه على السند بأنه ضعيف جداً، ثانيا تناقض عظيم . وجهل كبير، يعلمه طلبة (نخبة الفكر) لأن السند الضعيف جدا، لا يصل أن يكون به الحديث موضوعا .

بل يحتمل ان يكون واهيا، يرتفع إلى درجة الضعيف .

بخلاف الحديث الموضوع، فانه لا يرتفع إلى درجة الضعيف مطلقا . ولا تنفع فيه المتابعات والشواهد . وهذا أمر معلوم، لا يحتاج إلى شرحه للالبانى . وعليه بقراءة النخبة ليعلمه . وفى الوقت الذى نجد فيه الألبانى، يرفض الاعتماد فى التصحيح . والتضعيف على الحفاظ النقاد، لأن ذلك يكون غالبا، فيما لا يوافق هواه . ولا يتمشى مع رأيه .

نراه هنا يؤيد قولَه . ورأيه فى الحارث، بما لا يعد تأييدا عند العلماء . وذلك فى قولَه: وفى الكشف قال القارى: هو موضوع ـ كما فى الخلاصة .

كان الألبانى، يرهب خصومه، ويرفع فى وجههم السلاح الفتاك، إذا أرادوا معارضته، فى الحكم، على الحارث بالكذب .

يقول القارى: هو موضوع، كان القارى ـ رحمه الله تعالى ـ يحيى بن معين، أو على بن المدينى، أو الحافظ ابن حجر، أو المنذرى ـ ﷺ جميعا .

مع انه لا يعد، فى هذا العلم شيئا مذكورا، ولا هو فيه بالرتبة التى يذكر بسببها، بين أهل الحديث، كما تدل على ذلك كتبه ومصنفاته . بل إذا رأيت الذى يشتغل بالحديث، يذكر فى كتبه القارى، محتجا به، ومستشهدا بكلامه . فاعلم أنه لا يأتى منه شيئ، فى هذا العلم .

وفى الختام أراد الألبانى، ان يجهز على الحديث مرة واحدة . ولا يدع للنزاع معه طريقا . فتناول الطعن فى الحديث، من جهة معناه فقال: ولوائح الوضع عليه ظاهرة . وهذا منه مجرد تحكم بالهوى، ودفع بالصدر . والا فما

الذى يلوح عليه، من علامات الوضع . ومعناه واضح ظاهر، لذى عينين . وورد ما يشهد له ـ فى أحاديث كثيرة .

وورد موقوفا عن أبى مسعود، بلفظ: المتقون سادة، والفقهاء قادة . ومجالستهم زيادة . رواه الطبرانى فى الكبير .

قال الهيثمى فى المجمع / ١ / ١٢٦ : ورجاله موثقون .

فالحكم على الحديث، بأن لوائح الوضع عليه ظاهرة، من غير ان يكون هناك دليل شرعى، يشهد بفساد ذلك المعنى، أو دليل عقلى قاطع، على ذلك درأة عظيمة، من صاحبه . وهو يفتح الباب، إمام الجهلة المتنطعين، لرد الأحاديث الثابتة، لمجرد عدم فهمهم، لمعناها وقصور عقلهم عن إدراك مراد الشارع منها .

وبعد: فقد تبين مما ذكرناه فى هذه السطور، وأشرنا إليه، فى هذه الورقات اليسيرة، ان القول: بان الحارث ثقة، هو قول الجمهور . وهو الذى مشى عليه أصحاب السنن . وعليه كان أهل الكوفة . وقد كانت عامرة، بالأئمة من علماء التابعين . وفقهائهم وغيرهم . وان القول: بانه غير ثقة، لا نصيب له من الصواب، لأنه لا يؤيده دليل . ولا برهان . ولا تشهد له قواعد علم الحديث، التى يحتكم اليها عند الخلاف . ويرجع إلى فصلها عند النزاع .

وان كان الألبانى، لا يقول بقاعدة، ولا يرجع إلى أصل، يحتكم اليه .

وهو يخترع القواعد، على حسب ما يظهر له، ويزيد فهمه . ولهذا تجده فى كلامه، على الأحاديث، يصحح . ويضعف ويثبت . ويبطل بما يخالفه هو نفسه، إذا اقتضى نظره . وجداله وخصامه، ولدده ذلك .

لأن قواعده مبعثرة، فلا هى تابعة لأهل الحديث . ولا لأهل الأصول . ولا للفقهاء . وغرضه بذلك الهرب من الوقوع فى يد خصمه، إذا وقع فى نزاع، فيما يختاره، من الأقوال الشاذة . الواهية . وهى كثيرة، فى صفة

صلاته . وتجهيز جنازته . وحجاب امرأته . وحلية نسائه . وسلسلة أحاديثه، بحيث لو تتبعها الإنسان، لا خرج منها كتابا مفيدا للفكاهة، وقت الاستراحة، من العمل الشاق، يصلح أن يكون ذيلا لكتاب: (أخبار الحمقى والمغفلين) لابن الجوزى - رحمه الله تعالى - .

ومن شذوذه المضحك: ما وقع منه، فى شأن الحارث، من جزمه بكذبه . واعتراضه على، فى توثيقى له، الامر الذى يوهم الغر المبتدئ، انى تفردت بذلك عن الجمهور .

وهو اعتراض - كما قلت - ينبئ عن جهل، وعجز وقلة اطلاع، وتهجم على القول، لمجرد النزاع والجدال، ونشر الخصام لا غير .

ولولا أن رسول الله ﷺ يقول: اتركو الترك . لخصنا معه، فى بيان أوهامه الساقطة، وأقواله الجارحة، عن اجماع المسلمين، فى المصطلح والحديث، وفى الاصول الذى يظهر من كلامه فيه، انه لا يتقنه، ولا يحسن معرفته . ولذلك يخالف قواعده المقررة، عند أهله .

وكذلك أقواله فى الفروع، التى خالف فيها، اجماع السلف والخلف، رغبة فى التفرقة . وبث الشقاق . والخلاف فيما لا يفيد ولا ينفع المسلمين، بل يضرهم . وينفع غيرهم . الامر الذى يدل على دغل، والعياذ بالله تعالى .

وكذلك أقواله الشائنة، فيما يتعلق بذات الله تعالى، مما يدل على أنه لا يعرف، ما يستحيل وصف الحق تعالى به . كقوله: العصمة لله تعالى .

وهى كلمة لا تصدر إلا من جهلة العوام . ومن دخل فى دين الإسلام عن كبر .

ولكن يكفى من ذلك، ما ذكرناه، وأشرنا اليه . وقد قالوا: يكفى من القلادة، ما أحاط بالعنق . وبالله تعالى التوفيق، ومنه وحده المعونة والتأييد .

فصـــــــــل

وأمـا قصوره الـذى أظهـره، فـى الاعـتراض، عـلى فى توثيق الحارث. لكونـه شيعيا . فهو ان توثيق الشيعى، ليس بأمر منكر، ولا بالطريق الصعب . ولا بالسبيل الوعر .

بـل الـراوى الشـيعى، كغـيره مـن الـرواة، ان كـان ثقة ضابطا، فحديثه صحيح مقبول، يجب الأخذ به، ويحرم رده

وعـلى هـذا، عمل أهل الحديث قاطبة . وفى مقدمتهم الإمامان البخارى ومسـلم . فـلا يحصـى، كم عدد رواتهما من الشيعة، بل ممن وصفوا بالغلو فى التشيع .

فإخـراج أحاديثهم فى صحيحيهما، أعظم دليل، على أن الشيعى كغيره من الرواة، فى صحة حديثه، إذا ثبت عدالته وضبطه .

وكُتـب الـرجال، كتهذيـب الكمـال . وتهذيـب التهذيـب . والمـيزان، وغيرها. مملوءة بالرواة الشيعة، الذين وثقهم أئمة الجرح والتعديل .

بـل تجـد الحـافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - يذكر فى لسان الميزان، رجالا من الشيعة، ينقلهم من كتاب رجال الشيعة للكشى . والنجاشى، وينص على توثيقهم . ولو تتبع الإنسان اللسان، لا خرج عددا كبيرا منهم .

فلا يرد حديث الثقة الشيعى، إلا من قصره نظره . وقل علمه .

ولم يـدر مـا أتفق عليه أئمة الحديـث والسـنة، مـن الاحتجاج، بحديث الشيعى الثقة .

وكـيف يردون حديثه . ولا يوثقونه لأجل تشيعه . والتشيع كان فاسيا، فـى الـتابعين . فلو رد حديث الثقة الموصوف بالتشيع، لرددنا من أجل ذلك، جملـة كـبيرة، مـن أحاديـث الـتابعين . وبذلك يذهب عدد كبير، من الاحكام الشـرعية. ادراج الرياح . وهذا لا يقول به أحد ولم يقل به أحد . ولن يقول

به أحد . اللهم إلا الرجل القصير النظر، الذى لا يميز بين الليل والنهار .

قال الذهبى - رحمه الله تعالى - فى ترجمة ابان بن تغلب ١ / ٤ / شيعى جلد، لكنه صدوق . فلنا صدقة، وعليه بدعته .

ثم قال - بعد أن ذكر من وثقه من الائمة، ما نصه - غلو التشيع، أو التشيع بلا غلو، ولا تحرق . فهذا كثير من التابعين . وتابعيهم مع الدين . والورع . والصدق . فلو رد حديث هؤلاء، لذهبت جملة الاثار النبوية، وهذه مفسدة بينة .

فرد حديث الشيعى الثقة، مفسدة بينة . كما قال الذهبى - رحمه الله تعالى - لما يترتب على ذلك من ذهاب جملة من الاحاديث النبوية . فلهذا كان عمل أهل الحديث سلفا وخلفا . وفى مقدمتهم: البخارى . ومسلم . على الاحتجاج، بحديث الشيعى الثقة

فمن رد حديثه، ورأى توثيقه منكرا . وعملا غير مشروع . وأمرا لا يجوز .

فهو شاذ، خارج عن اجماع أهل الحديث، فلا يعتبر به . ولا يلتفت إلى كلامه

وصدور ذلك منه، يدل على قصوره، فى علم الحديث . وعدم معرفته، بما اجمعوا عليه، من مسائله بينهم .

ويكفى فى الدلالة، على إن الشيعى، محتج بحديثه، مقبول الرواية، إذا كان ثقة وان هذا هو الذى عليه جماعة أهل الحديث . واتفقت الأمة معهم فى ذلك .

اخراج البخارى ومسلم لحديثه، فان ذلك دليل على أطباق الأمة سلفها وخلفها، على الاحتجاج بالشيعى، لأطباق الأمة على قبول حديث الصحيحين . والاحتجاج بهما . والحكم عليهما . بأنهما أصح الكتب بعد القرآن .

فهـذا وحده كاف، في كون الشيعي الثقة، مجمعا على الاحتجاج به مقبول الرواية .

ومـن خالف ذلك، فقد خرج عن هذا الإجماع، وسلك غير سبيل المؤمنين .

وفتح بابا للطعن، في هذا الإجماع . ورد ما أجمعت الأمة، على قبوله .

والله تعـالى يقـول: ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﴾(النساء: ١١٥) .

وكفـى هـذا فسـادا، لقـول الألـباني ـ في الاعتراض على توثيق الحارث الشيعي .

قال الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة الفتح / ٢ / ١١١ /:

ينـبغي لكل منصف: ان يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لاى راو، كان مقتضـيا لعدالـته عـنده، وصحة ضبطه . وعدم غفلته . ولا سيما ما انضاف إلى ذلـك، مـن أطـباق جمهـور الائمـة، عـلى تسـمية الكتابين بالصحيحين . وهذا معـنى لم يحصـل، لغـير مـن خـرج عـنه فـي الصـحيح . فهـو بمـثابة اطـباق الجمهور، على تعديل من ذكر فيهما .

ثـم قـال بعد كلام: وقد كان أبو الحسن المقدسي، يقول في الرجل الذى يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة . يعني بذلك: انه لا يلتفت، إلى ما قيل فيه .

وقال الشيخ أبو الفتح القشيرى في مختصره:

وهكذا نعتقد . وبه نقول . ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة . وبيان شاف يزيد في غلبة الظن، على المعنى الذى قدمناه، من اتفاق الناس ـ بعد الشيخين ـ على تسمية كتابيهما بالصحيحين . ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

ثـم قـال الحـافظ: (قلـت) فـلا يقـبل الطعن في أحد منهم، إلا بقادح

واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة . الخ كلامه .

وهو دال على أن التشيع، لا دخل له، في عدالة الراوى ولا علاقه بضعفه .

وانه إذا ثبت براءة الشيعى من الكذب والغلفة، فحديثه صحيح، يحتج به . ولو كان غاليا فى التشيع . فان ذلك لا يضره أيضا فى العدالة، لأن الغلو فى التشيع، ليس مفسقا لصاحبه . ولا يعد به من المبتدعة، الخارجين عن الجماعة، كما بين ذلك الحافظ، فى مقدمة الفتح .

بل أغلب التابعين، كان على هذا كما قال الذهبى . ومع ذلك، ما ورد حديثهم أحد .

وفى الصحيحين أحاديث كثيرة، من رواية أهل الغلو فى التشيع .

وبذلك يكون أيضا، اجماع الأمة، على قبول حديث الشيعى الغالى فى التشيع - كما تقدم - فى كلام الحافظين: ابن دقيق العيد، وابن حجر - رحمهما الله تعالى .

وذكرت الذهبى فى ترجمة أبى أحمد الحاكم، من تذكرة الحفاظ / ٣ / ٩٧٨ / قال أحمد الحاكم: سمعت أبا الحسين الغازى يقول: سألت البخارى عن أبى غسان . فقال: عم تسأل عنه ؟

قلت: شأنه فى التشيع .

فقال: هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين . ولو رأيتم عبيد الله . وأبا نعيم، وجميع مشايخنا، لما سألتمونا عن أبى غسان .

قلت: ولو تتبعت تراجم أئمة الكوفة، لما وجدت واحدا منهم لم يوصف بالتشيع

وأغلبهم له رواية فى الصحيحين . بل منهم من كان من سادات أهل الحديث ورءوس محدثى الكوفة . مثل أبى اسحاق السبيعى . والاعمش،

ومنصور بن زبيد . والشعبى .

وان كان الذهبى يقول فى حق الشعبى: أن تشيعه يسير .

كما نقل ذلك صاحب الروض الباسم، فى الذب عن سنة أبى القاسم / ١ / ١٤٨ عن النبلاء للذهبى، أنه قال: روى الشعبى عن حذيفة، أنه تكلم فى أبى موسى، بغلام يقتضى انه منافق، ثم قال: فى الشعبى تشبع يسير .

وقول من قال: ان الشيعى، يقبل حديثه فيما لا يؤيد مذهبه، ولا يوافق رأيه، باطل أيضا .

فالعمدة فى الرواية على العدالة . والضبط .

فذا ثبتا فى الراوى، فلا معنى للنظر، فى شيئ زائد منهما، إلا التعنت، والتمحل، فى رد ما لا يوافق الهوى .

ولا يجوز فى العقل، أن يكون الرجل حجة ثبتا ثقة، فى حديث . ويكون فى الوقت نفسه كذابا متهما، باطل الرواية، فى حديث آخر .

والثقة على هذه الصورة، لا يوجد إلا فى مخيلة النواصب، من تبهم من الجهلة

وأما المسلمون عموما، ولا فرق بين عالمهم وجاهلهم . فالثقة عندهم: هو الذى يجتنب الكبائر . ولا يتعمد الولوج فى الصغائر . ولا يتظاهر بخوارم المروءة .

وذا ارتكب كبيرة، وتظاهر بها . أو عرفت عنه، فهو فاسق، لا يقبل حديثه مطلقا بتاتا، سواء كان صادقا فيه، أو لم يكن .

وعلى هذا، اصطلح عباد الله تعالى، فى شرق الأرض وغربها . لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[1] فأطلق سبحانه الأمر بالتبين، فى نبأ الفاسق . ولم يخص منه نوعا دون نوع .

(١) الحجرات: من الآية ٦

وأول من أظهر هذه الزيادة . وهى أن الشيعى الثقة، لا يقبل حديثه المؤيد لمذهبه، وأدخلها فى تقييد حديث الشيعى، الثقة أبو اسحاق الجوزجانى . وهو ناصبى مشهور، لَه صولات . وجولات وتهجمات شائنة فى القدح، فى الائمة، الذين وصفوا بالتشيع .

حتى دعاه ذلك إلى الكلام، فى أهل الكوفة كافة، واخذ الحذر منهم . ومن رواياتهم .

وهذا معروف عنه، مشهور به، حتى نصوا على عدم الالتفات إلى طعنه، فى الرجال الكوفيين أو من كان على مذهبهم فى التشيع، لأنه خارج عن هوى . وتعصب . وغرض .

ولأجل ذلك، لم يلتفت إلى زيادته هذه، فى تقييد حديث الثقة الشيعى، بأن لا يكون مؤيدا لمذهبه أهل الحديث . ولم يعملوا بها . واقتصروا على ما يشهد له العقل، من وجوب قبول حديث الراوى، إذا كان ثقة ضابط، بدون أن يكون ذلك القبول، مقيدا بباب دون باب، أو معنى دون معنى، لأن ذلك لا يتفق مع شواهد العقل . وقواعد النقل

والألبانى لقصوره . وجهله . وعدم اطلاعه، على ما عليه العمل، عنه أهل الحديث . من قبول رواية الشيعى الثقة، وان كانت موافقة لمذهبه .

صار يستند ويعتمد، على ما زاده لجوزجانى، من هذا الشرط الباطل، الذى لا يؤيده عقل ولا نقل . فيضعف الأحاديث بسببها، ويجعلها حجة على الوضع، وكون الحديث كذبا، كما فعل، فى حديث عائشة ﵂ ـ: (أنا سيد ولد آدم وعلى سيد العرب) .

فانه حكم بوضعه، فى مقدمة كتبها، لبعض الرسائل، مستدلا على وضعه، بأن روح التشيع، واضحة فى الحديث .

ولا ادرى أين هذا التشيع، الذى وضح له من الحديث .

مع إن الحديث لَه شواهد وطرق، وعلى قولَه هذا وقاعدته الفارغة،

ينبغي ألا نقبل حديثا في فضل علي عليه السلام، ولو تواتر، لا سيما إذا كان يخبر بفضل لعلي، لا يوجد لغيره من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كحديث: (من كنت مولاه، فعلي مولاه . اللهم وال من ولاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره) .

وهكذا إذا اتبع الإنسان كل جاهل، وأجاب كل صارخ . ولم يعمل النظر . ويبحث عن الأقوال، قبل قائلها . فانه يرد السنة الصحيحة جملة، ويعطى مع ذلك السلاح لا عداء الدين، وملاحدة العصر، في رد مالا يعجبهم . ويوافق هواهم، من حديث سيد المرسلين ﷺ .

وقوله أن الصحابة، كانوا يقولون في عهد أبي بكر: أبو بكر ثم عمر ثم علي، إذا أتفق الصحابة على هذا الترتيب فإنما كان ذلك في الخلافة .

أما في التفضيل، والفضل، فالخلاف في ذلك معروف معلوم، لكل من لَه علم وإطلاع .

كان يؤيد مذهبه، لم يصدر إلا من النواصب . ومن لف حولهم، واختار قولهم . ودار في فلكهم .

والمقصود بعد هذا: هو بيان أن رد حديث الثقة الشيعي، إذا كان يؤيد مذهبه، لم يصدر إلا من النواصب . ومن لف حولهم، واختار قولهم، ودار في فلكهم .

وأما أهل الإنصاف، من أئمة الحديث سلفا وخلفا، فلا يقولون بهذا الهراء، الذى لا طائل تحته . والذى يدل على التخريف . والتحريف .

ولهذا احتج الشيخان، بما رواه الشيعة الثقات، من الأحاديث التى تؤيد مذهبهم، كحديث: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) . فقد رواه البخاري، من طريق عبيد الله بن موسى العبسي . وقد كان شديد التشيع . وكذلك حديث: (لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق) . رواه مسلم في صحيحه، من طريق عدى بن ثابت . وقد كان شيعيا غاليا، بل كان داعية .

وتبعهم على ذلك بقية الأئمة، الذين جمعوا الصحاح . وألفوا السنن .

فقد رووا فى هذه المصنفات العدد الكثير، من حديث الشيعة، فيما يؤيد مذهبهم . وصرحوا بصحتها، أو صحة أكثرها .

وكل هذا يدل، على أن ما زاده الجوزجانى، وتبعه عليه الجهلة، من النواصب، ومبغضى آل البيت، من كون حديث الشيعى الثقة. لا يقبل إذا كان يؤيد مذهبه، وينصر رأيه، باطل لا أصل له . ولا يشهد له عقل . ولا يؤيده نظر .

ولولا ضيق الوقت، لذكرنا العدد الكبير، من الأحاديث التى رواها الشيعة الثقات، فيما يؤيد مذهبهم . وصححها الأئمة . وأخرجوها فى كتبهم .

ولعلنا نجد فرصة، لتفصيل الكلام، فى هذا الموضوع تفصيلا كافيا، لذوى الإنصاف، رادعا لأهل الإعتساف .

أما هذا الجزء فقد كتبه عن عجل، تلبية لرغبة بعض الاخوان، فى التعجيل. ببيان فساد دعوى المتطفل ـ فيما زعمه ـ فى الاعتراض على فى توثيق الحارث بن عبد الله الهمدانى .

وكان الفراغ من هذا الجزء، صباح يوم الأحد. الحادى والعشرين من جمادى الثانية، سنة أربع وأربعمائة وألف .

والحمد لله أولا وأخرا . وصلى الله على خاتم الأنبياء، وسيد المرسلين، وعلى آله الأبرار . الأكرمين، وسلم تسليما إلى يوم الدين .

تم بحمد الله كتاب

بيان نكث الناكث

المتعدى بتضعيف الحارث

تحتوى هذه السلسلة على

١ - التهانى فى التعقيب على موضوعات الصنعانى

٢ - الباحث عن علل الطعن فى الحارث

٣ - الانتصار لطريق الصوفية الاخيار

٤ - التحذير من أخطاء النابلسى فى تعبير رويا فاطمة والحسن والحسين

٥ - الإعلان بما أخبر به النبى من أحوال هذا الزمان

٦ - بيان نكث الناكث المتعدى بتضعيف الحارث